تطبيقات الحوكمة في المصارف (دراسة مقارنة)

د. فاطمة الياس محمد نصر
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- قسم المحاسبة
بالمملكة العربية السعودية- الرياض

الملخص:
حوكمة المصارف تكتسب أهمية متزايدة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية و التي تكثر فيها الأزمات المالية. فالحوكمة بالبنوك تعتمد الاسس الأخلاقية و تضمن لكل اصحاب المصالح حقوقهم و توجه المؤسسة نحو الالتزام بالقوانين المنظمة لادائها، من خلال الافصاح و الشفافية و والمراجعة. لذا تعتبر تطبيق الحوكمة ومعاييرها من الاهمية لضمان حماية المؤسسات الماليه من كل الأزمات و المخاطر المختلفة. ومن اهم خصائص حوكمة البنوك الانضباط، والشفافية، الاستقلالية ،المساءلة، المسئولية، العدالة والمسؤولية الاجتماعية.
يهدف هذا البحث لدراسة مدي تطبيق نظام الحوكمة و معاييرها و تأثيرها علي الافصاح و الشفافية في القوائم الماليه في قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية و جمهورية السودان الديمقراطية كدراسة مقارنة. اعتمدت هذه الدراسة علي نتائج الاستبيانات لخمسة بنوك بمدينة الرياض و خمسة بنوك بالخرطوم، كما اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. تم تحليل البيانات و اختبار الفرضيات باستخدام برنامج ال SPSS الاحصائي. ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان النظام الحالي للبنوك بالمملكة العربية السعودية والسودان يطبق بعض معايير الحوكمة ولكن يحتاج لمزيد من الشفافية و الافصاح للقوائم المالية لضمان انضباط الاسواق المالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، ألبنوك السعودية، السودان، القوائم المالية.

Abstract:

Bank governance is increasing importance in light of the current global economic changes and the frequent financial crises.Bank governance adopts ethical principles and guarantees all stakeholders their rights and guides the institution towards compliance with the laws governing its performance, through disclosure, transparency, Therefore, the application of governance and standards is important to ensure the protection of financial institutions from all crises and various risks. Disciplines, transparency, independence, accountability responsibility, justice and social responsibility are the main characteristics of bank governance. This research aims to study the extent of the application of the governance system and its standards and its impact on the disclosure and transparency in financial statements in the banking sector in Saudi Arabia and the Democratic Republic of Sudan as a comparative study. This study was based on the results of the questionnaires of five banks in Riyadh and five banks in Khartoum. It also adopted the descriptive analytical approach. Data were analyzed and hypotheses tested using SPSS statistical software. One of the most important results of this study is that the current system of banks in Saudi Arabia and Sudan applies some standards of governance but needs more transparency and disclosure of financial statements to ensure the discipline of financial markets.

Keywords: Governance, Saudi Bank, Sudan, Financial Statements.

المقدمة:

إن حجب الرؤية عن النتائج الفعلية لأعمال الشركات والمؤسسات المالية العالمية حفاظاً على المركز المالي، أو تضليل المساهمين، من خلال عملية التلاعب بالقوائم المالية بقصد تعديل قيمة الأرباح المراد الإفصاح عنها، أدت إلى فقدان الثقة في صحة هذه القوائم المالية، كذلك أدت إلى حدوث انهيارات وتعثر كثير من الشركات والبنوك العالمية بسبب سعي كثير من الإدارات إلى تحسين صوري في المركز المالي أو حجم أرباحها الصافية، بالتالي يرتفع أسعار أسهمها على المدى القصير لكن يؤدي إلى الانهيار المفاجئ السريع على المدى الطويل، وترجع هذه الانهيارات في مجملها إلى الفساد الإداري والمالي لإدارات تلك الشركات وافتقارها إلى الممارسة المالية السليمة ونقص الشفافية والإفصاح المالي (صيام،٢٠٠٧).

عُرِفت تلك الممارسات بالمحاسبة الإبداعية، حيث يتم استغلال الثغرات أو البدائل في المعايير المحاسبية من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، ولا يتم اكتشافها عادة إلا من خلال مدققين يتمتعون بالمهارة و الخبرة . ان تفعيل دور الحوكمة والذي يعني تحقيق الشفافية والعدالة ومنح المساهمين حق مساءلة إدارة الشركة ووقاية الشركة من الفساد والإفلاس يساهم بالتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

تهدف حوكمة الشركات الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تضبط وتوجة الممارسات الادارية والمالية والقانونيةوهي تساعد على جذب الاستثمارات ومحاربة الفساد وذلك من خلال مجموعة من الاهداف-(الرحيم،(٢٠١٣) ٣٠) وهناك مجموعة من المبادىءوصفتها منظمة التعاون والاستثمار والتنمية والتي تبين كيفية تطبيق هذه المبادىء.(الآغا، (٢٠١١)، ٣٥) ونسبة لأهمية موضوع تطبيقات الحوكمة في المصارف و الشركات، تم تنفيذ العديد من الدراسات من قبل باحثين في هذا المجال (الحلبي،٢٠٠٩) : خشاوي والدوسري،٢٠٠٨: جرار،٢٠٠٦: الجبوري،٢٠٠٧) و التي اتفقت علي زيادة الدور الرقابي على المصارف والشركات من خلال إلزامهم بتطبيق لائحة الحوكمة من اجل تحقيق الكفاءة الادارية بها. كمه يجب نشر ثقافة الحوكمة في تلك القطاعات. لذا ناقشت هذه الدراسة تطبيق نظام الحوكمة وتأثيرها

على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية كأحد الحلول للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، واعتبارها صمام الأمان حيث شرعت الكثير من الدول في العالم بتطبيق حوكمة الشركات من خلال إصدار أدلة القواعد والتعليمات واللوائح التنظيمية لمجالس إدارات الشركات.

اهداف البحث:

و عليه تهدف هذه الدراسة

- التعرف علي مساهمة الحوكمة في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على إفصاح وشفافية القوائم المالية في قطاع البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية و السودان كدراسة مقارنة.
- التعرف علي ماهية ومفهوم الحوكمة وخصائصها ومحدداتها
- التعرف علي الجوانب الايجابية ومزايا تطبيق حوكمة المصارف ودورها في الحد من المحاسبة الابداعية.
- تقويم دور الحوكمة في الحد من المحاسبة الابداعية.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

الفرضيات :

- يساهم إصدار القوانين والتشريعات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- يساهم الإفصاح والشفافية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية.
- تهتم كل من المصارف السودانية والسعودية بتطبيق حوكمة المصارف.

- منهجية الدراسة:

تم استخدام كل من :

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية والوصول إلى نتائج وتوصيات عن طريق جمع المعلومات وتحليلها والربط بينها وتفسيرها كميا.
- المنهج الاستنباطي للتعرف عليا بعاد المشكلة بطريقة منطقية
- التاريخي لاستعراض الدراسات السابق

- مجتمع الدراسة :

- يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك التجارية في مدينة الرياض و الخرطوم.

- عينة الدراسة :

قامت الدراسة باستخدام عينة عشوائية منتظمة والبالغ عددها ٥ بنوك تجارية بالرياض و الخرطوم وهي البنوك التي تم توزيع الاستبيان عليها لتعبئتها حيث بلغ عددها ٤٦ و ٣٢ علي التوالي.

الدراسات السابقة:

١- (ماجد إسماعيل أبو حمام ٢٠٠٩) بعنوان : أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كانت استبانات تم توزيعها على مجتمع الدراسة من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

٢- (عيد حامد الشمري ، ٢٠٠٨) بعنوان : حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية .. الواقع ... الطموح ! ،وهي ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ، بدأ الباحث أولا بكتابة الإطار العام للدراسة والذي يحتوي مفهوم وأهمية الحوكمة وأهداف الدراسة والمنهج المتبع في دراسته وخطة الدراسة ثم تحدث ثانيا عن الدراسات السابقة التي اطلع عليها ثم بدأ ثالثا بالتحدث عن تجربة المملكة العربية السعودية والتي قسمها إلى عدة مراحل كالتالي :

المرحلة الأولى : ١٩٣١م – ١٩٧٨م
المرحلة الثانية: ١٩٧٩م – ١٩٩٠م
المرحلة الثالثة: ١٩٩١م – ٢٠٠٢م
المرحلة الرابعة : ٢٠٠٣م – ٢٠٠٧م

ثم عرض ملخصا لما أورد ذكره في المراحل الأربعة السابقة ثم ذكر النتائج التي خرج بها والتوصيات التي يراها وختم بحثه بكتابة المراجع .

٣- (إقبال الشريف و عماد أبو عجيلة ٢٠٠٩) بعنوان : العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية ، هدف الدراسة معرفة إلى أي مدى توجد علاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية ، أجريت الدراسة على ٥٠ شركة مساهمة صناعية في الأردن .

النتائج جاءت كالآتي :

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وقد كانت هذه العلاقة عكسية ، حيث إن زيادة نسبة الملكية كانت تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح .
- لم يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
- كما دلت الاختبارات الإحصائية أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة
- عند اختبار العلاقة بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة التدقيق دلت الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة طردية بين جود الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق .

٤- (عبدالرحمن الرزين و ياسر كساب ٢٠١٠) بعنوان : دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية في الشركات السعودية ، تم إجراء دراسة ميدانية لمعرفة دور آليات الحوكمة في جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية

أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي عددها ٤٤ شركة من ١٣ قطاع ، للبيانات الفعلية المستخرجة من قوائمها المالية قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة ،أثمرت الدراسة عن النتائج التالية :

- تم قياس درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي ، ووجد أن درجة الارتباط بين صافي الربح التشغيلي والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل صدور لائحة الحوكمة تبلغ ٩١.٤% . وتم إجراء نفس الاختبار بعد صدور لائحة الحوكمة ووجد أن درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي تبلغ ٩٩.٧%.

- وبمقارنة درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة يتضح أن درجة الارتباط بين المتغيرين بعد صدور لائحة الحوكمة أكبر . وهذا يدل على أن صدور لائحة الحكمة كان لها أثر كبير في زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية .

- كما أن متوسط جودة الأرباح بعد صدور لائحة الحوكمة وفي ظل مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة (٥١.٤٥) أكبر من متوسط جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة وفي ظل عدم وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة (٣٥.٩١)

١- قدوري مبروك : اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي –مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية – جامعة ورفلة ٢٠١١-٢٠١٢ ، تدور اشكالية البحث حول مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الافصاح المحاسبي في مؤسسة اقتصادية وتهدف الدراسة الى معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي ودراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية عن طريق الاستبيان

الا ان هذه الدراسة لم تتطرق لثلاثة مبادئ والمتمثلة في اطار حوكمة الشركات دور اصحاب المصالح مبدأ الافصاح والشفافية بالاضافة الا انها لم تتناول الشق الثاني من الاشكالية المتمثل في جودة التقارير المالية .

٢- دراسة (المهانبي،٢٠٠٧)- حوكمة الشركات وأهميتها فى جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدي توفر الفهم العميق لدور الحوكمة فى عمل المؤسسات لاسيما الاستثمارية منها إلى جانب الاستفادة من بعض التجارب الناجحة فى مجال الحوكمة .وقد أكدت الدراسة على أهمية الشفافية فى المعاملات المؤسسات وفى الإجراءات المحاسبية والمالية وتلافى أي عمل يؤدى إلى الفساد واستنزاف موارد الشركات وتآكل قدرتها التنافسية .كما أشارت الدراسة إلى إعادة النظر فى القوانين أي (عصرنه القوانين) مما يتلاءم وينسج مع متطلبات النمو والتطور.وقد أوصت الدراسة بالإفصاح عن جميع المعاملات المالية وغير المالية.

٣- دراسة (حبوش،٢٠٠٧) بعنوان:

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات. " دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة ."هدفت الدراسة إلى توضيح مدي التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة ولتحقيق أهدافها

ركزت الدراسة على عمل وخلق حافز قوي للبدء بوضع مبادئ الحوكمة فى فلسطين وتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتنظيم العلاقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح من جهة والشركات المساهمة من جهة آخري، والتزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة لكن بشكل متفاوت، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان بشكل متوسط وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ لآخر، كما خلصت إلى انه لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما انه من ضمن نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية

بين قيام كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة حسب قواعد حوكمة الشركات

٤- دراسة (أبو العزم، ٢٠٠٦) بعنوان"اثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية دراسة ميدانية على شركات القطاع العام :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية، وما إذا كان توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمه فى الشركات المصرية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي فى جودة ومصداقية التقارير المالية، وقد إتباع المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة وثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة وان قواعد الحوكمة فى مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى الاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات سوف يدعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية الصادرة عنها.

٥-دراسة (دهمش،٢٠٠٥):الحاكمية المؤسسية فى الشركات وعلاقتها بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات:

هدفت الدراسة على توضيح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأشارت غلي أن التلاعب والاحتيال الذي يحصل فى بعض الشركات يؤثر سلباً على كل من المستثمرين والموظفين والبنوك والدائنين وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وبورصة الأوراق المالية، وسوف يحتاج المستثمرون لوقت طويل لاستعادة الثقة فى تلك الشركات. الأمر الذي يتطلب إعادة إجراء فحص جوهري للعلاقات بين المدققين وإدارة الشركات خاصة مجلس الإدارة. وأن الحل يكمن بفى تطبيق القوانين، وتحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا من أفراد الحاكمية المؤسسية أو مدققي الحسابات وبالتالي هناك ضرورة ملحة فى الوقت

الحاضر لإعادة النظر فى مفهوم الحاكمية المؤسسية من جهة والمعايير المحاسبية وسلوك وأخلاقيات الإدارة من جهة أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى :

١- .أنه لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين

٢- .لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة .

٣- .لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة .

٤- .وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحوكمة بمفهومها الحديث.

٦-دراسة (فوزي،٢٠٠٣) بعنوان:

تقيم مبادئ حوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية .هدفت الدراسة إلى تقييم القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات فى مصر، حيث تعرضت إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميته، والضوابط التي تحكم أداء الشركات المسجلة فى السوق المالي والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، ومتطلبات التسجيل والقيد فى

جداول البورصة، وهيكل ملكية الأوراق المالية ثم تقييم تطور قواعد الحوكمة فى مصر وفقا لمعايير حوكمة الشركات الخمس التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة .وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق المال فى مصر قد شهد تطورا ملحوظا فى مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن فى التقييم الإجمالي للمعايير الخمس للحوكمة ،وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر .كما أوضحت الورقة أيضا أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني

والمؤسسي لحوكمة الشركات فى مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة.

٧- دراسة (خليل، ٢٠٠٣) بعنوان "دور المحاسب الإداري فى إطار حوكمة الشركات:

"هدفت الدراسة على تحليل وتقييم مدى تأثير الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة على طبيعة ونطاق وظيفة المحاسب الإداري ووضعه فى الهيكل الوظيفي للشركة فى بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن طبيعة وظيفة المحاسب الإداري فى الوضع التقليدي(عدم الالتزام بالحوكمة) تتركز بشكل أساسي فى توفير الدعم الإداري فى مجال اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الداخلية، أما فى الوضع المعاصر(الالتزام بالحوكمة (فإن النظرة تتسع لتشمل توفير المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وأوضحت أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

٢. تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية .

٣. وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة التقارير المالية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات ، ممثلاً ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات.

- **أساليب المعالجة الإحصائية**

م	العبارة	البنوك السعودية		البنوك السودانية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يوفر النظام الحالي حق الاستفسار وطلب معلومات بما لا يضر مصالح الشركات.	٤.٤٤	٠.٨٢٥.	٤.٢	٠.٤٥
٢	يحرص النظام على وضع سياسة واضحة بشأن توزيع الاسهم واطلاع المساهمين على تلك السياسة	٤.٢٧	٠.٩٠٤	٤.٦	٠.٥١
٣	يوفر النظام الحالي الاجراءات الازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم القانونية	٤.٢٤	١.٠٣٩	٤.٣	٠.٤٤
٤	يقدم النظام معلومات للمساهمين بصورة عامة دون التمييز بينهم	٤.٢٤	١.١٥١	٤.٤	٠.٥٦

	ت . العبـــارة	المتوســـط الحسابي	الانحـــراف المعياري	المتوســـط الحسابي	الانحـــراف المعياري
٥.	يـوفر النظـام الحـالي جميـع المعلومات بصورة دقيقة ووافية وبالوقت المناسب وتتوفر فية خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة	٤.١٨	١.٠٦٦	٤.٦	٠.٥٥
٦.	تـــوفر الادارة معلومـــات للمســاهمين عــن المعلومــات العرضــية وتأثيرهــا علــى اداء الشركة.	٤.١٨	١.٠٩٤	٤.٢	٠.٤٤

	ت . العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٧.	يطبق نظام الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية بصورة فعالة غير شكلية.	٤.١٨	١.١١١	٣.٨	١.٠٩
٨.	توجد آلية وكيفية لقياس كفاءة ومخرجات هذا النظام	٤.٠٥	١.٠٨٧	٤.٤	٠.٥٦
٩.	تساهم الشركات والمؤسسات المالية في تأهيل الموظفين للتعامل مع آليات نظام الحوكمة	٣.٩٨	١.٢٢٢	٤.٢	١.٣
١٠.	المتوسط العام	٤.١٩	١.٠٥٥	٤.٢٩	٠.٤٣١

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم استخدام اختبار(ت) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين. بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم تحديد الحد الأعلى لهذه ألخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي : من ١ إلى ١.٨٠ يمثل (لا أوافق بشدة): من ١.٨١ وحتى ٢.٦٠ يمثل (لا أوافق): من ٢.٦١ وحتى ٣.٤٠ يمثل (محايد): من ٣.٤١ وحتى ٤.٢٠ يمثل (أوافق): من ٤.٢١ وحتى ٥.٠٠ يمثل (أوافق بشدة).

المناقشة:

جدول ١ :مدي مساهمة الافصاح و الشفافية في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية

يبين الجدول اعلاه ان المتوسط الحسابي يتراوح بين ٤.٤٤ عن توفر حق الاستفسار وطلب المعلومات مما يدل على الموافقة بشدة و٣.٩٨ المساهمة في تأهيل الموظفين للتعامل مع آليات نظام الحوكمة فعليه يكون يكون هناك موافقة على مساهمة الافصاح والشفافية في الحد من المحاسبة الابداعية. وكذلك بالنسبة للبنوك السودانية حيث كانت اعلاها ٤.٦ عن حرص النظام على سياسة واضحة بشأن توزيع الاسهم واطلاع المساهمين على تلك السياسة. ويميل المتوسط العام بالنسبة للبنوك السعودية الى الموافقة على مدي مساهمة الافصاح و الشفافية في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية بمتوسط ٤.١٩ وتميل البنوك السودانية الى الموافقة بشدة على نفس الفرضية بمتوسط ٤.٢٩.

جدول ٢ : ما مدي مساهمة اصدار القوانين و التشريعات في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية

م	العبارة	البنوك السعودية		البنوك السودانية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١.	يساهم هذا المبدأ على مساعدة الادارة باتخاذ حلول جذرية واستثمارية ذات ابعاد مستقبلية	٤.٤٧	٠.٩١٥.	٤.٦	٠.٥٦
٢.	يعزز تطبيق الافصاح والشفافية القدرة على اتخاذقررات تؤثر بصورة مباشرة علي الربحية للسهم والنمو	٤.٢٧	٠.٩٠٤	٤.٧	٠.٥٥
٣.	تؤثر المعلومات التي يتم الافصاح عنها بشفافية الى انضباط السوق المالي واتساعة وكفائتة	٤.٣٨	١.٠٩٢	٤.٦	٠.٥٢
٤.	يعزز الافصاح من تحسين الاداء وكفاءة الرقابة الداخلية	٤.٣٦	٠.٦٢٤	٤.٧	٠.٥٥

٥.	يفصح مجلس الادارة عن وضعة سلباً او ايجاباً في التقرير السنوي الذي يقدمه	٤.٢٣	١.٠٩٣	٤.٢	١.٣٠
٦.	يتم الافصاح عن البنود التي يشوبها الغموض بالايضاحات التفصيلية في تقاريره المالية .	٤.١١	١.٠١	٤.٢	١.٣١
٧.	هل الافصاح في القوائم المالية قد وصل الى المستوى المطلوب لتلبية احتياجات المستفيد من المعلومات المحاسبية	٤.٠٥	١.٢٥٨	٤	١.٢٢
٨.	يوفر الافصاح والشفافية في عرض البيانات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب للمساهمين	٤.٠٠	١.١٩	٤.٦	٠.٥٢
٩.	المتوسط العام	٤.٢٥	١.٣٤	٤.٧	٠.٢٣٩

وكذلك تم استخدام كل من مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري كاحد مقاييس النزعة المركزية والتشتت واوضحت البيانات بالجدول اعلاه ان مساهمة مبدأ اصدار القوانين و التشريعات في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية على مساعدة الادارة باتخاذ حلول جذرية واستثمارية ذات ابعاد مستقبلية حصلت على متوسط٤.٤٧ أي بالموافقة بشدة من ناحية البنوك السعودية اما البنوك السودانية فكانت الموافقة بشدة كذلك ولكن بمتوسط ٤.٧.

وكانت الموافقة على توفر الافصاح والشفافية في عرض البيانات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب للمساهمين في البنوك السعودية بمتوسط حسابي ٤.٠٠ اما بالنسبة للبنوك السودانية فكانت الموافقة بنسبة ٤.٠٠ فيما يخص وصول الافصاح في القوائم المالية الى المستوى المطلوب لتلبية احتياجات المستفيد من المعلومات المحاسبية. وبمتوسط عام في كل من البنوك السعودية والسودانية فيما يخص مساهمة اصدار القوانين و التشريعات في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية موافق بشدة بمتوسط حسابي ٤.٢٥ و ٤.٧٠ على التوالي.

جدول ٣:اختبار ت للعينات المستقلة بين متوسطات عينات الدراسة تبعا لمتغير البنوك السعودية و السودانية

محاور الدراسة	الدولة	العدد افراد عينة الدراسة	معامل الفا كرونباخ لكل فرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المعنوية	مستوي الدلالة
ما مدي مساهمة الافصاح و الشفافية في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية	السعودية	٤٦	٠.٨٦١	٤.٣٥	٠.١٩	٩.١٨٣	NS	>0.05
	السودان	٣٢	٠.٨٨٠	٤.٤٠	٠.٢٤٠			

ما مدي مساهمة اصدار القوانين و التشريعات في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية	السعودية	٤٦	٠.٩٣٥	٤.٧٩	٠.٢١٦	١٤.٦١٤	*	<0.05
	السودان	٣٢	٠.٨٥٨	٤.٢٩	٠.١٣٤			

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ما يلي تم استخدام معامل كرنباخ لاختبار ثبات المقياس وقد كان اكبر من ٠.٨٠ مما يدل على الثبات ومن قيمة T البالغة ٩.١٨٣ بالنسبة لمساهمة الافصاح و الشفافية في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية والتي اكبر من ٢ تدل على تجانس بين متغيرات الدراسة ودل مستوى الدلالة الاكبر ٠.٠٥ على رفض الفرض،اما قيمة T والبالغة ١٤.٦١٤ بالنسبة مساهمة اصدار القوانين و التشريعات في الحد من المحاسبة الابداعية علي افصاح و شفافية القوائم المالية وهي اكبر من ٢ تدل على وجود التجانس ودل مستوى الدلالة الاقل من ٠.٠٥ مما يدل على وجود اهتمام بالحوكمة.

النتائج والتوصيات

اولاً النتائج

- النظام الحالي للبنوك بالمملكة العربية السعودية والسودان يطبق بعض معايير الحوكمة ولكن يحتاج لمزيد من الشفافية و الافصاح للقوائم المالية لضمان انضباط الاسواق المالية.
- اهتمام البنوك بتطبيق الحوكمة يساعد على جودة الاداء.
- تساعد الحوكمة على تقليل سلبيات المحاسبة الابداعية .
- المحاسبة الابداعية هي مخالفة تعتبر سلوك خاطيء وغير سليم.
- تؤثر الحوكمة ايجاباً على جودة التقارير المالية.

ثانياً التوصيات

- يجب على ادارات البنوك الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة.
- متابعة المستجدات الخاصة بتطبيق الحوكمة.
- الالتزام بتطبيق الحوكمة في المصارف في كل من السعودية والسودان والاهتمام بالشفافية والافصاح.
- الاهتمام بإجراء المزيد من البحوث الخاصة بالحوكمة في البنوك
- محاربة الفساد الاداري وتطبيق العقوبات لكل حالات الغش والتلاعب والجوانب السلبية للمحاسبة الابداعية.

المراجع

المراجع العربية

١. أحمد، عاطف محمد (٢٠٠٦م) تحليل آثار أساليب المحاسبة الخلاقة على تضليل مستخدمي القوائم المالية من وجهة نظر : المعدين والمستثمرين والمراجعين بالتطبيق على البيئة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية.

٢. الآغا،عماد سليم ،(٢٠١١) دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة للابداعية علي موثوقية البيانات المالية/دراسة تطبيقية ،جامعة الازهر، غزة،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.

٣. الخشاوي ،علي والدوسري محسن،(٢٠٠٨)،المحاسبة الابداعية ودور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ،الكويت.

٤. الرحيم، علاء جميل ،(٢٠١٥) دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المؤولية الاجتماعية ،رسالة ماجستير،جامعة الكوفة ،كلية الادارة والاقتصاد.

٥. السهلي، محمد بن سلطان (٢٠٠٦م) إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، الرياض : معهد الإدارة العامة، العدد الثالث : ٥١٣- ٥٤٥.

٦. صيام، وليد زكريا ،(٢٠٠٧)،دور الحاكمية في الحد من تداعيات الازمة المالية على بورصة عمان،مجلة العلوم الانسانية العدد ٢٢ السنة السابعة.

٧. طارق ،حماد (٢٠٠٨)،الحاكمية المؤسسية (المفاهيم –المبادئ-التجارب –المتطلبات)للقطاع العام والخاص والمصارف ،الطبعة الثانية،الدار الجامعية،الاسكندرية.

٨. عسيري، عبد الله بن علي (٢٠٠٢م) تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني : ٢٥٥-٢٨٧.

٩. عسيري، عبد الله بن علي (٢٠٠٢م) ممارسة أساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد : ٣١٣ -٣٥٠.

١٠. مطاوع، مطاوع السعيد ،(٢٠٠٩)،دور المراجعة في حوكمة الشركات ،دراسة تحليلية ،كلية التجارة،جامعة الازهر،مصر

المراجع الأجنبية

1. Mulford, C. ,Comiskey, E. (2002) The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices, USA:John Wiely & Sons, Inc.
2. Revsine ,L. (2002) Enron: Sad but Inevitable, Journal of auditing and Public Policy, Vol.21 : 137 - 145.
3. Smith, T. (1992) Accounting for Growth ،London : Century Business.